

# اليمن – حالة الطوارئ المعقدة

نشرة الوقائع رقم 2، للسنة المالية 2016

3 كانون الأول/ديسمبر 2015

## نظرة موجزة على الأعداد

### 26 مليون نسمة

العدد المقدر لسكان اليمن بحسب مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

### 21.2 مليون

عدد الذين بحاجة لمساعدات إنسانية عاجلة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

### 19.3 مليون

عدد الأشخاص الذين بحاجة لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

### 14.1 مليون

عدد الذين بحاجة للرعاية الصحية الأساسية مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

### 6 مليون

عدد الذين بحاجة لمساعدات غذائية طارئة شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

### 2.3 مليون

عدد الأشخاص النازحين داخلياً في اليمن الأمم المتحدة – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

### 11.6 مليون

عدد الأفراد المستهدفين بالمساعدات الإنسانية خلال العام 2015 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) – تشرين الثاني/نوفمبر 2015

## أهم الأحداث

- مكتب (أوتشا) يصدر تقريراً مختصراً حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن للعام 2016، يخمن فيه أن 21.2 مليون شخص سيكونون بحاجة للمساعدات العاجلة.
- ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء البلاد يُبقي حوالي 6 مليون فرد على أقل تقدير بحاجة لمساعدات غذائية طارئة.
- المنظمات الإنسانية مستمرة في إيصال مواد الإغاثة الأساسية للمجتمعات المتضررة من النزاع، وسط حالة متزايدة من انعدام الأمن.

## التمويل الإنساني

### استجابة لأزمة اليمن للسنة المالية 2015

USAID/OFDA <sup>1</sup>	\$62,029,644 دولار
USAID/FFP <sup>2</sup>	\$71,486,457 دولار
State/PRM <sup>3</sup>	\$45,300,000 دولار
<b>\$178,816,101</b>	
إجمالي المساعدات المقدمة من الحكومة الأمريكية (USG) إلى اليمن والدول المجاورة لها	

## أبرز التطورات

- أصدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) في 23 تشرين الثاني/نوفمبر التقرير الموجز للعام 2016 حول الاحتياجات الإنسانية في اليمن. ويخمن التقرير الصادر حول الاحتياجات الإنسانية أن 21.2 مليون شخص في اليمن أو ما يعادل حوالي 82 بالمئة من إجمالي عدد السكان، هم بحاجة للمساعدات الإنسانية الضرورية لتلبية متطلباتهم المعيشية الأساسية، التي تزايدت أساساً بنسبة 30 بالمئة منذ بدء الأزمة في منتصف آذار/مارس. ويفتقر حوالي أكثر من 19 مليون فرد إلى الإمكانات والقدرات غير الكافية للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة، كما يقدر أن هناك حوالي 14.1 مليون فرد بحاجة للدعم في مجال الرعاية الصحية. ويخمن تقرير الاحتياجات أيضاً أن ما يقدر بنحو 12.4 مليون شخص يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، وأن هناك 2.3 مليون شخص قد نزحوا داخلياً في جميع أنحاء البلاد، أي بزيادة قدرها 1.3 مليون شخص على نسبة أعداد النازحين داخلياً المسجلة منذ حزيران/يونيو.
- أصدر ستيفن أوبراين وكيل الأمين العام للأمم المتحدة ومنسق شؤون الإغاثة في حالات الطوارئ في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، بياناً حول اليمن يُشدد فيه على الأوضاع الإنسانية المتدهورة في مدينة تعز، ويدعو إلى تسهيل وتوفير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية دون عوائق، للسكان المحتاجين لهذه المساعدات. وذكر السيد أوبراين أن زيادة شدة وكثافة القتال منذ أيلول/سبتمبر قد أدت إلى محاصرة ما يقدر بنحو 200,000 من المدنيين الذين بحاجة لخدمات المياه الصالحة للشرب والغذاء والعلاج الطبي، وغيرها من المساعدات المنقذة للحياة. كما سلط البيان أيضاً الضوء على الأحياء المدنية والمرافق الطبية وغيرها من المواقع في أنحاء المدينة التي تُضرب باستمرار جرّاء القصف، ونقاط التفقيش التي تمنع الناس من الانتقال إلى مناطق أكثر أمناً، والتماس المساعدة هناك.

<sup>1</sup> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارت (USAID/OFDA).

<sup>2</sup> الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مكتب الغذاء من أجل السلام (USAID/FFP).

<sup>3</sup> مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM).

- في السابع عشر من تشرين الثاني/نوفمبر عادَ الرئيس عبد ربه منصور هادي مع عددٍ من وزراء حكومة الجمهورية اليمنية إلى مدينة عدن، قادمين من المملكة العربية السعودية، للاجتماع مع أفراد القيادات العسكرية ومناقشة ظروف القتال الكثيف الذي اشتد في مدينة تعز. وتعتبر عودة الرئيس هادي بمثابة التواجد الأول له في مدينة عدن منذُ أواخر أيلول/سبتمبر.

## ظروف انعدام الأمن والنزوح السكاني وجهود إيصال المساعدات الإنسانية

- سلطَ التقرير الموجز حول الاحتياجات الإنسانية الذي نُشرَ مؤخراً الضوء على أربعة مخاوف رئيسية حول الأوضاع الراهنة، وهي: حماية المدنيين، الاحتياجات الأساسية للعيش والمطاوله، الحصول على الخدمات الأساسية والآثار الناجمة عن النزوح. ويشير التقرير الموجز إلى أن القيود المفروضة على الاستيراد والعقبات المحلية المناطية تعيق إمكانات الإيصال والتسليم العاجل للإمدادات الإنسانية الحرجة إلى السكان المتضررين من النزاع في جميع أنحاء اليمن. إضافةً لذلك فإن الأضرار التي لحقت في البنية التحتية للموانئ بسبب الغارات الجوية قد أعاققت واردات الغذاء والوقود الإنسانية منها والتجارية من دخول البلاد، الأمر الذي يزيد من تدهور الوضع الإنساني. فبحسب الأمم المتحدة، استورد اليمن أكثر من 90 بالمائة من المواد الغذائية الضرورية للبلاد قبل اندلاع الأزمة التي بدأت في آذار/مارس، وهو يستهلك ما يقدر بنحو 544,000 طن متري من الوقود شهرياً. ومع ذلك، فقد مثلت واردات الوقود التجارية التي دخلت البلاد في تشرين الأول/أكتوبر 23 بالمائة فقط من إجمالي احتياجات الوقود الشهرية للبلاد.
- لا تزال حالة الاحتياجات الإنسانية الحرجة تتفاقم في عدة مناطق من محافظة تعز، حيث لم يدخل سوى عدد قليل من الواردات التجارية والإنسانية إلى مدينة تعز ومناطق المظفر والقاهرة وصاله، وذلك خلال الأسابيع القليلة الماضية. وتفيد تقارير الأمم المتحدة بأن النزاع قد حدَّ بشكلٍ كبير من حجم الإمدادات الطبية والمياه في هذه المناطق، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكلٍ ملحوظ، فضلاً عن أن جميع المستشفيات العامة هناك لا تزال غير عاملة. أجبرت الاشتباكات ونقص الوقود خلال يومي 22 و 23 تشرين الثاني/نوفمبر المنظمة الدولية للهجرة (IOM) على تعليق أنشطة نقل المياه في مدينة تعز بشكلٍ مؤقت. وبالرغم من أن خدمات نقل المياه بالشاحنات يومياً قد استؤنفت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، وإن المنظمة الدولية للهجرة تقوم بتوفير 24,000 لتر من المياه إلى 3,000 شخص يومياً في منطقتين محددتين، تبقى هذه الكمية من المياه غير كافية لتلبية الحد الأدنى الموصى به، وهو 15 لتر من المياه للفرد الواحد يومياً. من جانبه تحدث برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP) الشريك لمكتب الغذاء من أجل السلام التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، تحدث عن محدودية إمكانات المرور وإيصال المساعدات لمدينة تعز خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، حيث يقوم البرنامج بتوفير المساعدات الغذائية لحوالي 5,600 شخص.
- أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) أن مجموعة مسلحة مجهولة قامت باحتجاز اثنين من موظفي اللجنة الدولية في محافظة صنعاء عاصمة اليمن بتاريخ الأول من كانون الأول/ديسمبر. ولقد أفرجت المجموعة المذكورة بعد بضعة ساعات في وقتٍ لاحقٍ عن أحد الموظفين دون أن تمسهُ بسوء، لكنها لم تفرج حتى الآن عن الموظف الآخر. ونتيجةً لهذا الحادث أوقفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكلٍ مؤقت كل التحركات والأنشطة الميدانية في اليمن.
- أفادت المجموعة المعنية بالشؤون اللوجستية بأن ظروف الطرق والتأخير في المرور والتخليص خلال نقاط التفتيش وحالة انعدام الأمن المستمرة، لا تزال تشكل التحديات الرئيسية الأكبر بوجه جهود النقل البري للإمدادات الإنسانية. ولقد قامت المجموعة المعنية بالشؤون اللوجستية بتسهيل محاولة من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لنقل مواد صحية ومستلزمات للمياه والصرف الصحي والنظافة العامة من مدينة عدن إلى تعز، غير أن المحاولة لم تكلل بالنجاح حيث عادت الشاحنات إلى مدينة عدن نتيجةً للحوادث الأمنية التي مرت بها القافلة على الطريق. الجدير بالذكر أن المجموعة المعنية بالشؤون اللوجستية هي هيئة تنسيقية للأنشطة اللوجستية الإنسانية، وتتألف من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية الأخرى ذات العلاقة.
- وسط حالةٍ من تزايد انعدام الأمن المستمر، عملت ما لا تقل عن 85 من الوكالات الإنسانية، بما في ذلك 45 من المنظمات الوطنية غير الحكومية و 33 من المنظمات الدولية غير الحكومية فضلاً عن بضعة من وكالات الأمم المتحدة، عملت جميعها على تنفيذ عدة عمليات في اليمن ولغاية منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. وهذا الرقم المذكور يمثل زيادة بنسبة 12 بالمائة في عدد المنظمات الإنسانية، وفي مقدمتها المنظمات المحلية غير الحكومية التي تعمل في اليمن خلال الفترة الممتدة من حزيران/يونيو وحتى تشرين الثاني/نوفمبر. وبالرغم من الاشتباكات الجارية والصراع النشط، فإن محافظتي عدن وتعز تستضيفان أكبر عدد من وكالات الأمم المتحدة وشركائها المعنيين في المجال الإنساني، حيث يصنف العدد وعلى التوالي بـ 36 منظمة عاملة في المحافظة الأولى و 47 في المحافظة الثانية.

## شؤون الأمن الغذائي وتوفير الأغذية

- وفقاً لشبكة نُظم الإنذار المبكر بالمجاعة (FEWS NET) الممولة من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، لا يزال هناك عدد كبير من الناس في جميع أنحاء اليمن يواجهون حالة من انعدام الأمن الغذائي المصنف من الدرجة الرابعة الطارئة (IPC 4) ضمن وحدة قياس منظومة التصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي<sup>4</sup>. وفقاً لما أشارت إليه تقديرات شبكة نُظم الإنذار المبكر بالمجاعة فإن هناك حوالي 6 مليون شخص على أقل تقدير تتطلب الحاجة المتواصلة إلى تقديم المساعدة الغذائية لهم، مؤكدةً على إن المقياس الحالي للاحتياجات الإنسانية ذات الصلة بالأغذية في اليمن، هو أبعد من قدرة الاستجابة الدولية لذلك. وفي حال ان بقيت فرص كسب العيش محدودة واستمرت أسعار المواد الغذائية بالارتفاع، فإنه من الممكن أن تزداد ظروف الأمن الغذائي سوءاً خلال الأشهر المقبلة، وفقاً لتقارير شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة.
- على الرغم من الزيادات الحاصلة في الواردات، تواصلت حالة التناقص في كمية السلع الأساسية الغذائية والوقود في الفترة ما بين أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ولغاية منتصف الشهر، ولا سيما في المحافظات المتضررة من النزاع في كل من البيضاء والجوف ومأرب وصعدة وتعز، وكذلك في المناطق المتضررة من الإعصار في كل من جزيرة سقطرى وجنوب اليمن، وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي. بالإضافة لذلك فإن المواد الغذائية الرئيسية التي هي في الأساس عالية الأسعار مثل الفاصوليا الحمراء والزيت النباتي ودقيق القمح، استمرت في الزيادة على مستويات ما قبل اندلاع الأزمة في آذار/مارس، حيث تعاني محافظة تعز من زيادة في أسعار دقيق القمح (الطحين) بنسبة 134 بالمائة، في حين سجل متوسط سعر الطحين على مستوى البلاد كافة ولغاية منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر، زيادة بنسبة 57 بالمائة مما كان عليه متوسط السعر لما قبل الأزمة. وبالرغم من تراجع معظم القيود المفروضة على الواردات التجارية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، وعودة مستوى واردات القمح إلى مستويات ما قبل الأزمة، فإن تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تشير إلى أن ظروف انعدام الأمن الغذائي لا تزال مرتفعة. ونظراً لتدهور حالة الأمن الغذائي في اليمن تعمل الأمم المتحدة وشركائها على تحديد أولويات تقديم مساعدات الأغذية الطارئة وسبل توفير العيش لما يقدر بنحو 7.6 مليون شخص.
- وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، فقد ساهمت ظروف تأخر الأمطار والتكاليف العالية للبذور الزراعية في تدهور حالة الأمن الغذائي في اليمن. ومن المتوقع أن يتراجع الانتاج الزراعي المحلي الذي يعمل فيه أكثر من نصف سكان اليمن بنسبة 30 بالمائة، بسبب قلة الأمطار وارتفاع التكاليف وعدم توافر الأسمدة والوقود والبذور والأدوات والمتطلبات الزراعية الأخرى. ولقد أفادت منظمة الفاو أيضاً بأن الصراع قد أثر على صيد السمك والثروة السمكية في اليمن، حيث تقلص الانتاج لما يقدر بنحو 50 إلى 75 بالمائة في المحافظات الساحلية.
- أخذت الأسر اليمنية تتوجه على نحو أكبر إلى اعتماد استراتيجيات المواجهة السلبية فيما يتعلق بتوفير الغذاء، حيث ازداد ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر بالمقارنة مع أيلول/سبتمبر، وذلك وفقاً لتقرير تحليل ورسم خريطة المعلومات المنقولة حول مواقع الضعف المعرضة للخطر، المعد من قبل برنامج الأغذية العالمي لشهر تشرين الأول/أكتوبر، حيث اعتمد التقرير على اتصالات الهواتف النقالة لجمع البيانات من 2,400 من الناس في جميع المحافظات البالغ عددها 21 محافظة. وذكر حوالي 60 بالمائة من المشاركين في الاتصالات بأنهم يتناولون كميات أقل من الأطعمة المفضلة ويفصلون من حجم الحصص الغذائية. وتشير بيانات تحليل ورسم خريطة المعلومات المنقولة أيضاً بأن أكثر من 22 بالمائة من الأسر يستهلكون كميات زهيدة من الطعام وان هناك 20 بالمائة آخرون يستهلكون كميات فقيرة أو دون المستوى من المواد الغذائية. أما بالنسبة للأسر النازحة داخلياً فهي أسوأ حالاً بكثير من الأسر غير النازحة، حيث يتناولون أفقر وجبات الأغذية وأقلها، ويعتمدون في كثير من الأحيان على اتباع استراتيجيات المواجهة السلبية.
- وفقاً لما ورد عن منظمة اليونيسف، فلقد تضاعف ثلاث مرات عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من خمس سنوات وما دون ذلك، المعرضون لخطر سوء التغذية الحاد الشديد في اليمن خلال العام 2015. وتواصل المنظمات الإنسانية من جانبها دعم الإدارة المجتمعية أو إدارة الموارد العامة المعنية ببرامج مكافحة سوء التغذية الحاد في جميع أنحاء البلاد، من خلال دعم أكثر من 1,900 برنامج معالجة في العيادات الخارجية وأكثر من 70 من الفرق المتنقلة المعنية. وتمكنت منظمة اليونيسف منذ يوم 3 وحتى 17 تشرين الثاني/نوفمبر من معاينة أكثر من 14,000 طفل للكشف عن سوء التغذية الحاد، وتحديد وقبول أكثر من 2,600 حالة مصابة بسوء التغذية الحاد الشديد، وإدخالها في برامج التغذية العلاجية.

<sup>4</sup> التصنيف المرحلي المتكامل لحالة الأمن الغذائي (IPC)، هو أداة موحدة موضوعة لتصنيف شدة وحجم انعدام الأمن الغذائي. ويتشابه مدى مقياس (IPC) في مختلف البلدان، ويتراوح كحد أدنى من IPC 1 إلى حد المجاعة الأعلى IPC 5.

- أفاد برنامج الأغذية العالمي بأن التحسن المتوسط في القدرات اللوجستية وتوفر الوقود والطرق البديلة لنقل الإمدادات، وزيادة إمكانية الوصول إلى الموانئ اليمنية، قد سهلت كل هذه الظروف مجتمعة من عملية توزيع أكثر من 30,700 طن متري من المساعدات الغذائية الطارئة في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وكانت عمليات برنامج الأغذية العالمي لتوزيع الأغذية خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر قد تجاوزت العدد المستهدف بالتوزيع، حيث وصلت التوزيعات لأكثر من 2.8 مليون مستفيد في 15 محافظة يمنية، بما في ذلك السكان في محافظتي البيضاء ومأرب وللمرة الأولى منذ آذار/مارس. ولكن نظراً لعودة العقبات وتقييد إمكانيات الوصول فقد تلقى عدد أقل من الناس المساعدات الغذائية التي يقدمها البرنامج خلال تشرين الثاني/نوفمبر. ويخطط برنامج الأغذية العالمي لإيصال المساعدات الغذائية لحوالي 3 مليون فرد خلال كانون الأول/ديسمبر، و 4 مليون شخص في كانون الثاني/يناير القادم.

## الاستعدادات والاستجابة للكوارث الطبيعية

- ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن الاعصارين المداريين تشابالا وميغا اللذان وصلا إلى اليابسة فوق أراضي اليمن في يومي 3 و 10 تشرين الثاني/نوفمبر وعلى التوالي، قد أسفرا عن وقوع 26 حالة وفاة وجرح وإصابة 78 شخص وتشريد وتهجير حوالي 6,000 أسرة، ما يعادل حوالي 42,000 فرد في ست محافظات يمنية. ووفقاً لمعلومات الأمم المتحدة الواردة لغاية يوم 30 تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الكثير من الأسر النازحة من جزاء العاصفة قد عادت إلى مساكنها.
- واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية غير الحكومية والدول المجاورة عمليات إيصال الأغذية والإمدادات الطبية والمياه الصالحة للشرب و مواد الإيواء والسكن، وغيرها من مواد الإغاثة الطارئة إلى المجتمعات المتضررة من الإعصار ولغاية مطلع كانون الأول/ديسمبر. وكانت وكالات الأمم المتحدة قد قامت ولغاية يوم 19 تشرين الثاني/نوفمبر بنقل حوالي 186 طن متري من المستلزمات الطبية و مواد الإغاثة من مدينة عدن إلى مدينة المكلا في محافظة حضرموت، كما وصل أيضاً في الوقت نفسه 95 طن متري من مستلزمات النظافة وغيرها من مواد الإغاثة إلى مدينة المكلا ومحافظة شبوة. ولقد دعم برنامج الأغذية العالمي أيضاً قافلة من الأمم المتحدة تتألف من 10 شاحنات تحمل مواد مخصصة للمجتمعات المتضررة في كل من محافظتي حضرموت وشبوة. من جانبه ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن السلطات المحلية واصلت ولغاية أواخر تشرين الثاني/نوفمبر جهودها في إعادة توفير الخدمات الأساسية ومتطلبات البنية التحتية وسبل العيش في جزيرة سقطرى، حيث لا تزال الأسر المتضررة من الإعصار المداري بحاجة إلى الخدمات، وخصوصاً في المناطق النائية.
- أرسلت كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من البلدان المجاورة منذ اوائل تشرين الثاني/نوفمبر، ما يقدر بنحو 58 طائرة محملة بالمواد الغذائية ومياه الشرب المأمونة والإمدادات الطبية و مواد الإيواء والسكن، وغيرها من مواد الإغاثة الطارئة إلى جزيرة سقطرى. كما أرسل مركز الملك سلمان للإغاثة أيضاً ما يقرب من 130 طن متري من إمدادات الإغاثة الطارئة، مثل البطانيات والخيام لسكان المجتمعات المحلية في كل من محافظات المهرة وحضرموت وشبوة، وفقاً لما أوردته تقارير الأمم المتحدة.

## الشؤون الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

- أفادت الأمم المتحدة بأن النظام الصحي في اليمن أصبح على وشك الانهيار، مؤكدة أن 14.1 مليون نسمة ليس بإمكانهم الحصول على الرعاية الصحية الكافية. وتقدر منظمة الصحة العالمية (WHO) أن هناك أكثر من 600 منشأة من بين حوالي 4,000 من المنشآت الصحية، أي حوالي 15 بالمائة على أقل تقدير من إجمالي مجموع المنشآت، قد توقفت عن العمل بسبب نقص الوقود والإمدادات والكوادر المعنية. وتشير تقارير الأمم المتحدة أيضاً إلى أن غياب التيار الكهربائي المستقر في العديد من مناطق البلاد يزيد من تراجع النظام الصحي، حيث تعتمد العديد من المرافق الصحية على مولدات الكهرباء الاحتياطية للحفاظ على استمرارية عملياتها. و يبلغ إجمالي ما قدمته منظمة الصحة العالمية من الوقود لغاية هذا اليوم من العام الحالي 2015، يبلغ 119,000 لتر من الوقود للحفاظ على الخدمات الصحية في بعض المستشفيات والمرافق الصحية ولدعم خدمات الاسعاف الفوري.
- أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في 10 تشرين الثاني/نوفمبر بياناً عاماً تدين فيه الهجمات التي تستهدف مرافق الرعاية الصحية في اليمن، مشيرة إلى الهجمة الأخيرة التي استهدفت مستشفى الثورة العام في محافظة تعز. حيث تفيد المعلومات بأن هذا المستشفى الذي يقدم خدماته العلاجية لنحو 50 مريض في اليوم الواحد، والذي يعد واحداً من بين مرافق الرعاية الصحية الرئيسية في تعز، قد تعرض للقصف عدة مرات خلال يوم 8 تشرين الثاني/نوفمبر، وفقاً لما أوردته اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وأكد البيان

أيضاً أن الوضع الصحي في تعز مستمرٌ في التراجع منذ أشهر، حيث أن نسبة المرافق الصحية العاملة الآن هي أقل من نصف إجمالي نسبة المرافق الصحية التي كانت تعمل سابقاً.

- أكملت منظمة اليونيسف خلال الفترة منذ مطلع تشرين الثاني/نوفمبر وحتى منتصف الشهر، الجولة الثانية من حملتها للتطعيم الوقائي ضد مرض شلل الأطفال، التي تستهدف تطعيم وتحصين أكثر من 5 مليون طفل ممن هم دون سن الخمس سنوات. وكانت منظمة اليونيسف وشركائها قد أجروا أنشطة اتصالات ودورات توعية مستهدفة قبل البدء بتنفيذ جولة التطعيم الثانية، التي قدمت من خلالها المراكز الصحية الثابتة والفرق الصحية المتنقلة خدمات التطعيم. كما قدمت منظمة اليونيسف أيضاً خدمات رعاية الأمومة لما قبل الولادة لحوالي 26,300، خلال فترة اعداد هذا التقرير.
- يواصل شركاء مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تنفيذ برامج صحية في جميع أنحاء اليمن، على الرغم من القيود اللوجستية والنقص في الإمدادات. وفي سياق ذلك تعمل إحدى المنظمات غير الحكومية الممولة من مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث على تحسين شؤون الرعاية الصحية المتعلقة بالأمومة والطفل وخدمات التغذية، وذلك من خلال دعم جهود الرعاية الطبية في المرافق الصحية، وإجراء أنشطة تعبئة محلية واجتماعية وتدريب مقدمي الرعاية الصحية والعاملين في مجال الصحة المجتمعية، حيث تسعى البرامج الصحية إلى استهداف 100,000 شخص في محافظتين كاملتين. بدورها تقوم إحدى المنظمات الأخرى الشريكة لمكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث، بتوفير لوازم الرعاية الصحية الأساسية والأدوية والمستحضرات الصيدلانية لحوالي 70 من المرافق الصحية والمستشفيات في كلٍ من محافظات عدن ولحج وصنعاء، كما تقوم هذه المنظمة أيضاً بتوفير المياه الصالحة للشرب لبضعة مواقع في كلٍ من عدن وصنعاء.
- تواصل المنظمة الدولية للهجرة الشريكة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية توفير الخدمات الصحية الأساسية للسكان المتضررين من النزاع في اليمن. لقد قدمت المنظمة الدولية للهجرة منذ نيسان/أبريل الخدمات الصحية لحوالي 42,700 من النازحين داخلياً في شتى أنحاء سبعة من المحافظات اليمنية. كما قامت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً بتنفيذ أنشطة ضرورية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة في جميع أنحاء اليمن، بما في ذلك نقل المياه وتوزيع خزانات المياه وإصلاح وتأهيل الآبار وإنشاء نقاط تزويد بمصادر المياه. وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة الدولية للهجرة قدمت منذ بداية الأزمة ولغاية هذا اليوم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة لأكثر من 186,500 شخص في مختلف أنحاء ثمانية من المحافظات اليمنية.

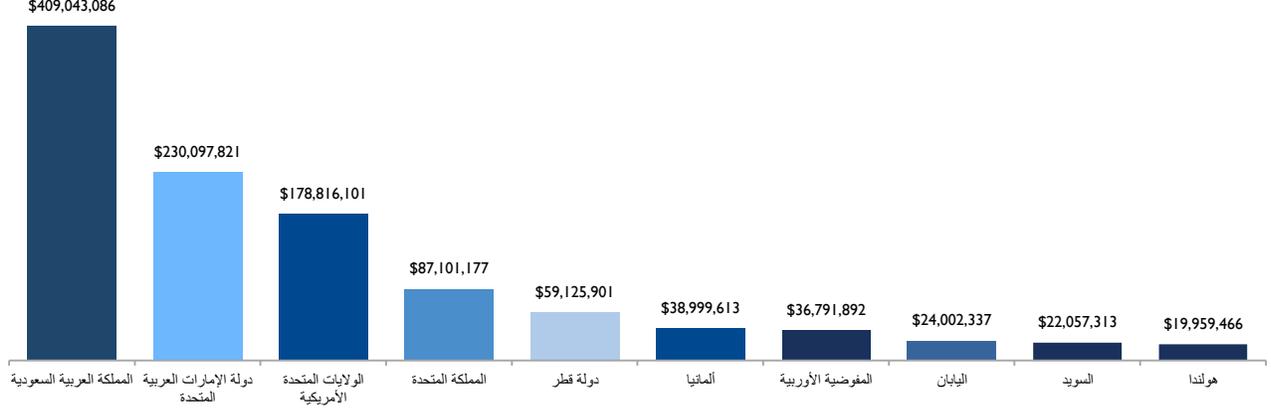
## سياقات الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة

- وفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، ارتفعت أسعار الوقود خلال الأسبوعين الأولين لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أصبح متوسط السعر أعلى بنسبة 300 بالمائة في عموم اليمن، وأعلى بنسبة 500 بالمائة في محافظة تعز، وهو في الحالتين أعلى من مستويات ما قبل الأزمة. وبالرغم من ذلك، أدى تحسن فرص وصول السفن إلى الموانئ اليمنية وزيادة استقرار وتناسق وصول المواد التجارية والإنسانية من الغذاء والوقود، أدى إلى إبطاء عجلة ارتفاع أسعار السلع والبضائع وانخفاض أسعار الوقود التي تباع في السوق غير المشروعة، وذلك وفقاً للجهات المعنية بالشؤون اللوجستية. وبالرغم من التحسن الطفيف في مشكلة توافر الوقود، ترى الأمم المتحدة بأن مشكلة النقص لا تزال قائمة في مناطق كثيرة من اليمن، طالما بقيت الغارات الجوية والتأخيرات البيروقراطية والقتال البري وانعدام الأمن والتحديات اللوجستية، تعيق عمليات الاستيراد والتوزيع.

## جهود ومساعدات إنسانية أخرى

- أكمل مركز الملك سلمان للإغاثة توزيع 5,000 من حصص المواد الغذائية على السكان في محافظة تعز في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، حيث تعتبر هذه التوزيعات كجزء من مجموع 130,000 من الحصص الغذائية المخصصة من قبل مركز الإغاثة لمحافظة تعز. ولقد قدم مركز الملك سلمان للإغاثة وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي أكثر من 140 مليون دولار لدعم برامج الأمن الغذائي في اليمن.
- أفادت تقارير الأمم المتحدة بأن صندوق الاستجابة الإنسانية لليمن تلقى 57 مليون دولار على شكل تبرعات وتعهدات، مما يرفع سقف التمويل المتاح إلى 66 مليون دولار. ومن إجمالي هذا التمويل المذكور خصصت الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر مبلغ 14.9 مليون دولار لصالح 24 من المشاريع الإنسانية في غرب اليمن، والتي من شأنها أن تغطي متطلبات حوالي 580,000 شخص من حيث المساعدات في قطاعات الأمن الغذائي والصحة والتغذية والحماية وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.

## \* إجمالي التمويل الإنساني للعام 2015 بحسب تسلسل الجهات المانحة



\* بيانات أرقام التمويل المسجلة لغاية يوم 3 كانون الأول/ديسمبر 2015. جميع هذه الأرقام الدولية مسجلة وفقاً لخدمة التتبع المالي الخاصة بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) وهي تعتمد على الالتزامات الدولية خلال السنة المالية الحالية، في حين تسجل بيانات أرقام الحكومة الأمريكية وفقاً لها وهي تعكس الالتزامات الأخيرة للحكومة الأمريكية في سياق تقويم السنة المالية الحالية، التي تبدأ في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

### إحاطة موجزة

- أُنزَّ الصراع الذي اندلع بين قوات حكومة الجمهورية اليمنية وقوى المعارضة الحوثية في جهة الشمال وبين الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة وقوات الحكومة اليمنية أيضاً في الجنوب، خلال الفترة ما بين العام 2004 ولغاية مطلع العام 2015، أُنزَّ على حياة أكثر من 1 مليون شخص، وأحدث موجات تهجير ونزوح سكاني متكررة في شمال اليمن، مما أدى إلى خلق أزمة احتياجات إنسانية. إن القتال الدائر بين القوات العسكرية للحكومة اليمنية والجماعات القبلية والجماعات المقاتلة المسلحة منذ عام 2011، قد حدَّ من قدرة الحكومة اليمنية على توفير الخدمات الأساسية والاحتياجات الإنسانية المتزايدة في صفوف السكان المغلوب على أمرهم. كما أدى توسع قوات الحوثيين خلال العامين 2014 و 2015 إلى تجديد وتصاعد النزاع وحالات النزوح، الأمر الذي زاد من تفاقم الأوضاع الإنسانية المتدهورة في الأساس.
- أطلقت المملكة العربية السعودية في أواخر آذار/مارس 2015، حملة غارات جوية ضد قوات الحوثيين والقوات المتحالفة معهم لإعاقة ووقف توسعهم نحو الجنوب. لقد أوقع الصراع الدائر ضرراً في البنية التحتية العامة وشلَّ الخدمات الأساسية وأحدث موجة نزوح سكانية عالية، وقُلصَّ مستوى الواردات التجارية إلى جزء يسير من المعدلات المطلوبة للحفاظ على معيشة السكان اليمنيين. وتعتمد البلاد على عجلة الاستيراد بنسبة 90 بالمائة فيما يتعلق بتغطية احتياجاتها من الحبوب (القمح) وغير ذلك من مصادر الغذاء.
- تركت ظروف تصاعد وتيرة الصراع بالتزامن مع عدم الاستقرار السياسي الذي طال أمده والأزمة الاقتصادية الناجمة عن ذلك، إلى جانب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء والزيادة الكبيرة في معدلات البطالة، تركت كل هذه الظروف مجتمعة حوالي نصف سكان اليمن البالغ عددهم 26.7 مليون نسمة في حالة من انعدام الأمن الغذائي.
- استضافت اليمن في أوائل عام 2015 حوالي 248,000 فرد ما بين لاجئين وعدد كبير من الرعايا من جنسيات مختلفة، غير أن التصعيد الأخير في الأعمال العدائية قد أسفر عن موجة نزوح داخلي لنحو 2.3 مليون شخص في اليمن، الأمر الذي دفع المنظمة الدولية للهجرة إلى تنظيم عمليات إجلاء واسعة النطاق لنقل الرعايا من ذوي الجنسيات المختلفة إلى خارج اليمن. وتجدر الإشارة إلى أن تقلبات الوضع الراهن تحول دون حصول وكالات الإغاثة على معلومات ديموغرافية دقيقة وشاملة.
- جدد السفير الأمريكي ماثيو تولر في 12 تشرين الأول/أكتوبر 2015، الإعلان بأن اليمن يواجه كارثة خلال السنة المالية 2016، نتيجة لاستمرار مشكلة الاحتياجات الإنسانية الناجمة عن النزاع وتأثير الأزمات السياسية والاقتصادية في البلاد على السكان الضعفاء المعرضين للخطر.

المساعدات الإنسانية المقدمة من الحكومة الأمريكية إلى اليمن والدول المجاورة خلال السنة المالية 2015<sup>1</sup>

المبلغ	الموقع	النشاط	الشريك التنفيذي
<b>مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)</b>			
\$ 27,895,625	المحافظات: أبين، عدن، عمران، الحديدة، الجوف، حجة، ريمة، صنعاء، صعدة، تعز	الزراعة والأمن الغذائي، اصلاح أنظمة السوق والانتعاش الاقتصادي، الصحة، التغذية، سياسة إدارة المخاطر والتدريبات المتعلقة بذلك، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	الشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية (NGO)
\$ 5,000,000	المحافظات: أبين، الضالع، عدن، لحج، صنعاء، شبوة	الصحة، تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات، الدعم اللوجستي وإمدادات الإغاثة، الحماية، شؤون الملاجئ والتوطين، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	المنظمة الدولية للهجرة (IOM)
\$ 2,750,000	على مستوى البلاد كافة	تنسيق الشؤون الإنسانية وإدارة المعلومات	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)
\$ 500,000	على مستوى البلاد كافة	شؤون الزراعة والأمن الغذائي	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)
\$ 15,006,600	المحافظات: الحديدة، عمران، حجة، صعدة، صنعاء، تعز	الصحة، التغذية، الحماية، شؤون المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
\$ 2,000,000	على مستوى البلاد كافة	الدعم اللوجستي وبيع وإمدادات الإغاثة	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)
\$ 8,000,000	على مستوى البلاد كافة	الصحة	منظمة الصحة العالمية (WHO)
\$ 877,419		تكاليف دعم البرامج	
\$ 62,029,644		<b>إجمالي مساعدات مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA)</b>	
<b>مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)<sup>2</sup></b>			
\$ 14,814,528	المحافظات: ذمار، إب، لحج، ريمة، صنعاء، تعز	توفير بطاقات وقسمات الأغذية، الصحة، التغذية	الشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية (NGO)
\$ 1,661,579	في 10 محافظات	أطعمة جاهزة للإستخدام العلاجي	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
\$ 55,010,350	في 19 محافظة	59,940 طن متري من المساعدات الغذائية الطارئة وفق البند الثاني لقانون الغذاء من أجل السلام	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة (WFP)
\$71,486,457		<b>إجمالي مساعدات مكتب الغذاء من أجل السلام/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/FFP)</b>	
\$ 133,516,101		<b>إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى اليمن خلال السنة المالية 2015</b>	

<b>مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)</b>			
\$ 22,400,000	على مستوى البلاد كافة	الصحة، الحماية، الملاجئ والمخيمات، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
\$ 6,100,000	جيبوتي والصومال		
\$ 6,000,000	جيبوتي والصومال	الدعم الصحي واللوجستي وتوفير سلع وإمدادات الإغاثة	المنظمة الدولية للهجرة (IOM)
\$ 10,800,000	على مستوى البلاد كافة	المساعدات الغذائية، الصحة، الدعم اللوجستي وتوفير إمدادات الإغاثة، خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة	شركاء آخرون
\$ 45,300,000		<b>إجمالي مساعدات مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (STATE/PRM)</b>	
\$ 178,816,101		<b>إجمالي المساعدات الإنسانية المقدمة من الحكومة الأمريكية إلى اليمن والدول المجاورة خلال السنة المالية 2015</b>	

<sup>1</sup> سنة التمويل تُشير إلى تاريخ التعهد أو الالتزام وليس اعتماد الأموال وتخصيصها. تمثل أرقام إجمالي التمويل من الحكومة الأمريكية المبالغ الفعلية الملزم بها من قبل الحكومة ولغاية يوم 30 أيلول/سبتمبر عام 2015.  
<sup>2</sup> القيمة التقديرية لحجم المساعدات الغذائية.

## معلومات عامة عن التبرع

- إن الطريقة الأكثر فاعلية التي يمكن أن يعتمد عليها الناس في المساعدة بجهود الإغاثة هي من خلال مساهمتهم بتقديم التبرعات النقدية إلى المنظمات الإنسانية التي تقوم بتنفيذ عمليات الإغاثة. وهناك قائمة من المنظمات الإنسانية التي تستقبل التبرعات النقدية للاستجابة للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ويمكن الإطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: [www.interaction.org](http://www.interaction.org)
- تُشجع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التبرعات النقدية لأنها تسمح للمهنيين المعنيين بشراء المواد المطلوبة بالضبط وحسب الحاجة (وهذا ما يحدث غالباً في المناطق المتضررة)، مما يؤدي إلى تخفيف العبء على الموارد الشحيحة (مثل طرق المواصلات وأوقات العاملين ومساحات التخزين) حيث يمكن نقل الأموال بسرعة ودون الحاجة إلى تكاليف نقل، فضلاً عن دعم اقتصاد المنطقة المنكوبة وضمان تقديم المساعدة الملائمة بيئياً وغذائياً وثقافياً.
- يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات أدناه:
- مركز معلومات الكوارث الدولية في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: [www.cidi.org](http://www.cidi.org) أو الاتصال على +1.202.821.1999
- يمكن الاطلاع على معلومات أنشطة الإغاثة للمجتمع الإنساني في الموقع الإلكتروني التالي: [www.reliefweb.int](http://www.reliefweb.int)

تظهر نشرات مكتب المساعدات الأمريكية الخارجية للكوارث/ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/OFDA) على الموقع الرسمي للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أدناه:

<http://www.usaid.gov/what-we-do/working-crises-and-conflict/responding-times-crisis/where-we-work>